



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

## دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي دراسة ميدانية - مركز الضرائب عين تموشنت -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير

من إعداد الطالبتان:

إكرلف سامية

بوكراع بطيب مروة

قيمت وأجيزت بتاريخ 06-23-2024

الصفة	الجامعة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة عين تموشنت	د. طويل مريم
مشرفا	جامعة عين تموشنت	د. عبد الباقي حياة
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	د. بلغماري مولاي إبراهيم

السنة الجامعية: 2024/2023





جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

## دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي دراسة ميدانية - مركز الضرائب عين تموشنت -

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر

من إعداد الطالبتان:

إكرلف سامية

بوكراع بطيب مروة

قيمت و أجزيت بتاريخ 23-06-2024

الصفة	الجامعة	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة عين تموشنت	د. طويل مريم
مشرفا	جامعة عين تموشنت	د. عبد الباقي حياة
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	د. بلغماري مولاي إبراهيم

السنة الجامعية: 2024/2023

# اهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله و من وفي

أما بعد:

إلى والدي حفظه الله ورعاه وأطال في عمره

إلى والدي بركة دعائها أطال الله في عمرها

إلى جميع أخواني وأخواتي كل باسمه جعلهم الله عوناً لي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء كل باسمه

إلى كل طالب وباحث علم أهدي هذا البحث المتواضع عرفانا ومحبة

سامية

# اهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى

مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما نورا لدربي

والى منهم سندي في الحياة إخوتي

والى من كانوا أوفياء أصدقائي جميعا

مروة

# الشكر و التقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصطفى الأمين ونحمد الله

حمدا جزيلا الذي وفقنا في مشوار دراستنا

نتقدم بفائق الشكر إلى الأستاذة المشرفة "عبد الباقي حياة" التي

رافقتنا طيلة هذا البحث وأمدتنا بالمعلومات والنصائح القيمة

كما نتقدم بخالص الشكر إلى السادة الأفاضل رئيس وأعضاء اللجنة التقييم على

تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم العلمية القيمة، ولا ننسى

ذكر موظفي الضرائب الذين أسهموا بمساعدتنا طيلة فترة التبرص.

# قائمة المحتويات

## قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	اهداء
	اهداء
	الشكر و التقدير
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - ج	المقدمة
[18-2]	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
3	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
3	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي: المفهوم والإجراءات
11	المبحث الثاني: اثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية
11	المطلب الأول: دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
12	المطلب الثاني : مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي
13	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
13	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية و اللغة الأجنبية
16	المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة
[33-19]	الفصل الثاني: دراسة ميدانية بمركز الضرائب عين تموشنت
20	المبحث الأول: نبذة تعريفية لمركز الضرائب عين تموشنت
20	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب

21	المطلب الثاني: تعريف بمصلحة الرقابة الجبائية
22	المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية ودورها في رفع الحصيلة الضريبية
22	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
23	المطلب الثاني: تحليل البيانات و عرض نتائج الدراسة
34	الخاتمة
36	قائمة المراجع
40	الفهرس

# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
25	إجراءات الرقابة الجبائية	الجدول(01/01)
26	عدد الملفات التي خضعت لعملية الرقابة الجبائية مركز الضرائب عين تموشنت(2020-2023)	الجدول(01/02)
26	التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية	الجدول(02/02)
26	الحصيلة الضريبية المترتبة عن الرقابة على الوثائق للفترة 2020-2023	الجدول(03/02)
27	الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المحاسبي للفترة 2020-2023	الجدول(04/02)
27	الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المصوب للفترة 2020-2023	الجدول(05/02)
27	الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المعق للفترة 2020-2023	الجدول(06/02)
28	نسبة مساهمة الرقابة على الوثائق في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة 2020-2023	الجدول(07/02)
28	نسبة مساهمة التحقيق المحاسبي في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة 2020-2023	الجدول(08/02)
28	نسبة مساهمة التحقيق المصوب في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة 2020-2023	الجدول(09/02)
29	نسبة مساهمة التحقيق المصوب في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية (2020-2023)	الجدول(10/02)

# قائمة الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
5	الرقابة العامة	الشكل (01/01)
6	الرقابة الشكلية	الشكل (02/01)
6	الرقابة المعمقة	الشكل (03/01)
21	الهيكل التنظيمي	الشكل (01/02)

# المقدمة

### المقدمة:

تعد الضرائب من أقدم وأهم مصادر تمويل النفقات العامة للدولة، إضافة إلى الدور المالي الذي تؤديه في توفير الأموال الضرورية للخزينة العمومية؛ أصبحت الضريبة في الوقت الراهن أداة أساسية وهامة للدولة تؤدي أهداف أخرى في المجالات الاقتصادية، المالية و السياسية وحتى الاجتماعية، كما تساهم في الانتعاش الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الدول النامية، لذلك نجد أن الدول دوما تعمل على تطوير أنظمتها الضريبية من خلال تنفيذها لبرامج الإصلاح في ظل الانفتاح و العولمة.

إن الضريبة هي واجب مالي يلتزم به المكلف تجاه الدولة في تمويل الخدمات العامة دون انتظار منفعة مباشرة؛ يسعى بعض المكلفين إلى التهرب من دفعها سواء بشكل كامل أو جزئي مستخدمين أساليب مختلفة مثل التهرب أو الغش الضريبي، بحيث تزداد هذه الظاهرة بكثرة في الدول النامية حيث ينخفض الوعي لدى المكلفين.

و بما أن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي يعتمد على تصريحات المكلفين، فهو يمنح لهم الحرية في تقدير الأسس الضريبية وفق نشاطاتهم و مداخيلهم في إطار تصريحاتهم الجبائية، ولكن هذا لا يمنع الإدارة الجبائية في ممارسة حق الرقابة على هذه التصريحات و التأكد من صحة المعلومات، فبفضل هذه الرقابة ستمكن الإدارة من استرجاع الأموال المتهرب منها.

تعتبر الرقابة الجبائية أداة أساسية في يد الإدارة الجبائية لتحقيق و ضمان المساواة لكل المواطنين أمام الضريبة فهي تعمل على التأكد من مدى التزام المكلفين بالقوانين الضريبية و ذلك بهدف ضمان عدالة النظام الضريبي و زيادة الحصيلة الضريبية.

### أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقاً مما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

**ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي في مركز الضرائب لعين تموشنت؟**

على أساس هذه الإشكالية يمكننا إدراج الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم الرقابة الجبائية في زيادة الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت؟
- ما مدى التفاوت الموجود في تأثيرات أنواع الرقابة الجبائية (التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب في المحاسبة، التحقيق في الوثائق و التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية) على الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت؟
- ما هي الصعوبات التي قد تعترض مهام الرقابة الجبائية في جعل الحصيلة الضريبية تتزايد مقابل انتشار ظاهرة التهرب والغش الضريبيين؟

### ثانيا: فرضيات الدراسة

بعد طرح التساؤلات السابقة تبادرت إلى أذهاننا بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة وهي على النحو التالي:

- تساهم كل أنواع الرقابة الجبائية في رفع الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت.
- تؤثر أنواع الرقابة الجبائية المختلفة بشكلٍ متفاوت على الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت.
- هناك بعض الصعوبات التي تعترض مهام الرقابة الجبائية في تحقيق حصيلة ضريبية مرتفعة.

### ثالثا: مبررات اختيار موضوع دراسة

يرجع اختيارنا لدراسة هذا الموضوع إلى مبررات موضوعية و أخرى ذاتية و هي كالاتي:

#### أ.المبررات الموضوعية:

- كون الرقابة الجبائية تلعب دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية من خلال مكافحة التهرب الضريبي.
- تعتبر الموارد الجبائية مورد هام للدولة في تغطية نفقاتها، مما شجعنا على اختيار هذا الموضوع لإبراز أهمية المحافظة على الحصيلة الضريبية من خلال ممارسة الرقابة الجبائية بكل أنواعها وإبراز مساهمتها الفعالة في الحد من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبي و الحفاظ على الحصيلة الضريبية.

#### ب. المبررات الذاتية:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع الدراسة:

- ثُمكنا هذه الدراسة من اكتساب مفاهيم متعددة لفهم أفضل للجانب النظري و التطبيقي للرقابة الجبائية.
- تساعدنا هذه الدراسة على اكتساب المهارات اللازمة للعمل في هذا المجال مستقبلا.

### رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- توضيح الجانب النظري للرقابة الجبائية.
- التعرف على أنواع الرقابة الجبائية المطبقة في مركز الضرائب عين تموشنت.
- إبراز اثر الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي في الجزائر.

### خامسا: أهمية الدراسة

تكتسي دراستنا أهمية بالغة كونها تتناول أهم موضوعات التي تشغل الإدارة المحلية في الجزائر وهو دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي و لما تحتله الضرائب من مكانة في الاقتصاد الوطني بشكل عام، و تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص.

### سادسا: حدود الدراسة

**الحدود الموضوعية:** تطرقت الدراسة على متغيرين رئيسيين الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي.

**الحدود المكانية:** تم انجاز هذه الدراسة بمركز الضرائب عين تموشنت.

**الحدود الزمنية:** تم تحليل البيانات و الإحصائيات المتوفرة لدينا من مركز الضرائب بعين تموشنت و المتعلقة بالفترة من سنة 2020 إلى غاية 2023.

### سابعا: منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المصاغة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بتوضيح المفاهيم حول الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و هذا من خلال الاطلاع على جملة من المراجع التي تتضمن الكتب و الدراسات العلمية و المواقع الالكترونية باللغة العربية واللغة الأجنبية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالحصيلة الضريبية المحققة من خلال الرقابة الجبائية وتحليل أسئلة المقابلة حول مساهمة الرقابة الجبائية في الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت.

### ثامنا: الصعوبات

- صعوبة الحصول على معلومات وبيانات رقمية بدقة نظرا لسريتها خاصة فما يتعلق بقيمة الحصيلة الضريبية الكلية لمديرية الضرائب لعين تموشنت.  
-عدم استقرار النظام الجبائي الجزائر من ناحية قوانين التشريع.

### تاسعا: هيكل الدراسة

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار مدى صحة الفرضيات و للإلمام بكل جوانب الدراسة قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين: فصل نظري و فصل تطبيقي، أما المقدمة فقد قمنا من خلالها بطرح الإشكالية و إظهار التصور العام للدراسة.

وجاء تقسيم دراستنا على النحو التالي:

❖ **الفصل الأول: الموسوم ب: "الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي"**، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يحتوي كل مبحث على مطلبين، حيث تطرقنا في المبحث الأول لماهية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى اثر الرقابة الجبائية على زيادة التحصيل الضريبي و تطرقنا للدراسات السابقة في المبحث الثالث.

❖ **الفصل الثاني: الموسوم ب: "دراسة ميدانية في مركز الضرائب عين تموشنت"**، قمنا بدراسة ميدانية حول مساهمة الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي، حيث تناولنا في المبحث الأول نبذة تعريفية حول المركز

قدمنا فيه ماهية مركز الضرائب و مصلحة الرقابة الجبائية، وتناولنا في المبحث الثاني مساهمة الرقابة الجبائية في رفع الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب.

وصولاً إلى الخاتمة و ما تضمنته من نتائج الدراسة، متبوعة بمجموعة من التوصيات التي تساهم في تفعيل دور الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للرقابة

الجبائية و التحصيل

الضريبي

## الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

## تمهيد :

تعد الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي أدوات فعالة للمصالح والهيئات الضريبية، حيث تسمح لإدارة الضرائب بتقديم التصريحات وفحص الأخطاء والنقائص وتطبيق العقوبات على المكلفين بالضرائب، و يهدف هذان النظامان إلى تحقيق مصلحة الخزينة العامة من جهة، وإلى ردع المكلفين وتوعيتهم بأهمية امتثالهم للالتزامات الضريبية من جهة أخرى وهذا يؤثر على تصرفاتهم وسلوكهم في تقديم التصريحات وامتثالهم الضريبي.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل لعرض الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي ومن خلال

التطرق للمباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

المبحث الثاني: أثر الرقابة الجبائية على زيادة التحصيل الضريبي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

## المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي

تعد الرقابة الجبائية أداة قانونية يخولها المشرع للسلطات المختصة للتأكد من صحة البيانات المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة إلى الإدارة الضريبية، وتعمل هذه الرقابة كوسيلة ردعية لضمان حق الخزينة العمومية في تحصيل الضرائب المستحقة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الرقابة الجبائية، ومفهوم و إجراءات التحصيل الضريبي.

## المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية

سنتناول في هذا المطلب تعريف الرقابة الجبائية، أهدافها، دوافعها، أنواعها، ولإجراءاتها.

## أولاً: تعريف الرقابة الجبائية

قبل تعريف الرقابة الجبائية سنتطرق إلى تعريف مفهوم الرقابة بشكل عام فقد عرفها هنري فيول على أنها "التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة و التعليمات الصادرة و القواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقييمها و منع تكرارها" (أوسير و حمو، 2009، صفحة 201) و يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف التالية:

**التعريف الأول:** الرقابة الجبائية هي: "السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة، من أجل اكتشاف النفاث و تصحيح الأخطاء المرتبكة من طرف المكلفين بالضريبة، و كذا فحص المحاسبة مهما كانت الدعامة المستعملة لحفظ الوثائق". (عوادي، 2009، صفحة 11)

**التعريف الثاني:** "الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلائم مع القانون الجبائي و التحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات و التصريحات المقدمة". (hamini, 2001, p. 172)

**التعريف الثالث:** "عرفتها المادة 18-01 من قانون الإجراءات الجبائية: "الرقابة الجبائية هي مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات و المستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات و الهيئات التي ليست لها صفة التاجر التي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها". (المالية، 2024)

**التعريف الرابع:** "هي مجموعة الإجراءات والتقنيات التي من خلالها يقيم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل والمضمون لمؤسسة ما، و يتحقق من صحة و دقة العمليات المسطرة في الوثائق المحاسبية و مقارنتها بعناصر استغلال النشاط مع تلك العناصر الخارجية (المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات....)، وهذا بهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين و إجراء التعديلات المصرح بها" (شرواطي، 2022، صفحة 391).

من خلال ما ذكرناه يمكن القول أن دور الرقابة الجبائية يتمثل في التأكد من صحة و صدق التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، و اكتشاف الأخطاء و تصحيحها بهدف الحفاظ على الموارد المالية للخزينة العمومية.

### ثانيا: أهداف الرقابة الجبائية

تتمثل أهداف الرقابة في ما يلي:

#### 1-الهدف القانوني:

يتمثل في التأكد من مدى مطابقة و مسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين و الأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية و المحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أية انحرافات أو مخالفات يمارسها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية. (الوادي و عزام، 2000، صفحة 166)

#### 2-الهدف المالي والاقتصادي:

تهدف الرقابة الجبائية إلى استعمال مختلف الأساليب القانونية لمحاربة التهرب الضريبي للمحافظة على الأموال العمومية وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل (عبد الغني، 2011، صفحة 89).

#### 3-الهدف الإداري:

إذ تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، والتي تساهم بشكل جوهري وكبير في زيادة الفعالية والأداء، ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛
- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء مما يساعد الإدارة الجبائية في معرفة الأسباب والإلامام بها وتقييم آثارها؛
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل: نسب التهرب الضريبي (خضراوي، 2015، صفحة 48)؛

### ثالثا: دوافع الرقابة الجبائية

يوجد سببين رئيسين للقيام بالرقابة الجبائية و هما:

#### 1) الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام الضريبي، حيث يقوم المكلف بتحديد أسس فرض الضريبة و تقديم تصريحاته للإدارة الجبائية. و من خلال الرقابة الجبائية يتم التحقيق من صحة و مصداقية هذه التصريحات، مما يضمن العدالة الضريبية (خير الدين وصيف، 2021، صفحة 25).

2) الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي:

يلجأ العديد من المكلفين بالضريبة إلى محاولة تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق و الأساليب من بينها التهرب الضريبي، لذلك تسعى الإدارة الجبائية إلى مكافحة هذا النوع من الممارسات التدليسية عن طريق تقنيات مختلفة من بينها الرقابة الجبائية التي هي بمثابة الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي و ضمان مصالح الخزينة العمومية (لياس قلاب، 2011، صفحة 20).

رابعا: أنواع الرقابة الجبائية

حسب النظام الجبائي الجزائري فإن الرقابة الجبائية تأخذ عدة أشكال، فيمكن أن تباشر بصفة عامة (رقابة داخلية) أو بصفة معمقة (رقابة خارجية).

1. الرقابة الداخلية: يتم هذا النوع من الرقابة على مستوى المفتشيات و مراكز الضرائب دون التنقل إلى عين المكان وتتشكل من نوعين هما:

الشكل رقم (01/01): الرقابة العامة



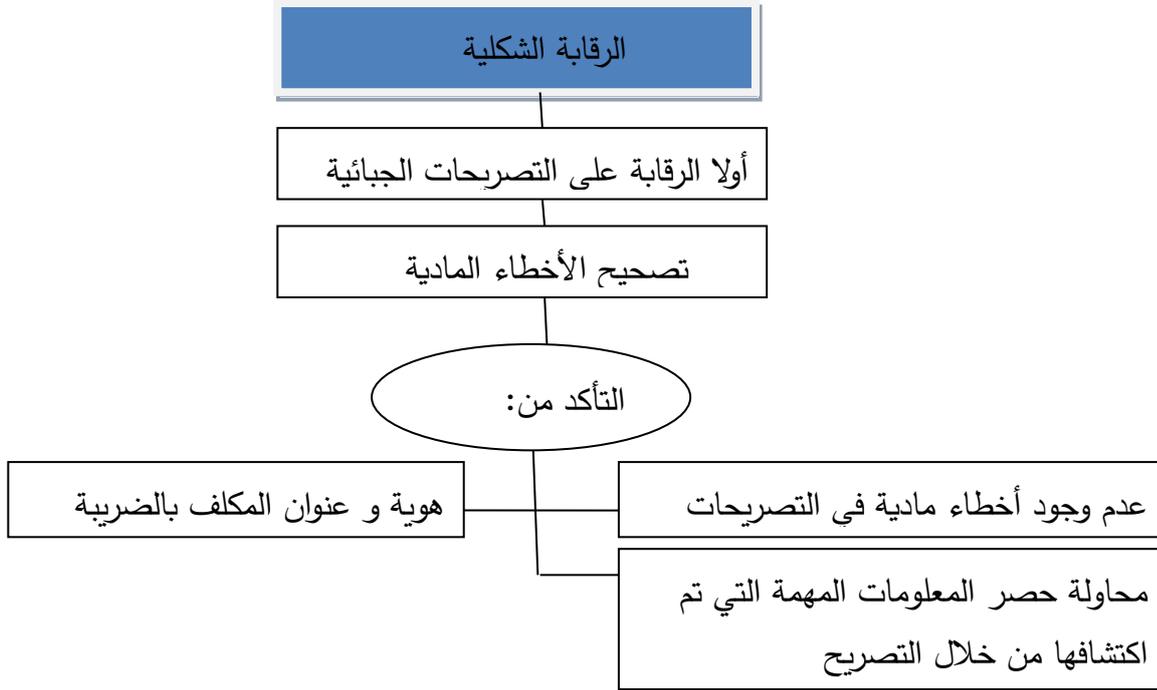
المصدر: ( من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المدرجة أعلاه)

1.1 الرقابة الشكلية: تعتبر أول عملية رقابية حيث تقوم مصلحة الضرائب بمراقبة التصريحات التي يقدمها المكلف بالضريبة من أجل التأكد من هوية و عنوان المكلف بالضريبة و تأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات (احمية و دويس، 2022، الصفحات 560-559).

أي تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من كيفية تقديم المعلومات من الناحية الشكلية فقط دون مقارنتها مع الوثائق التي بحوزة الإدارة و تعتبر مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.

ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02/01): الرقابة الشكلية

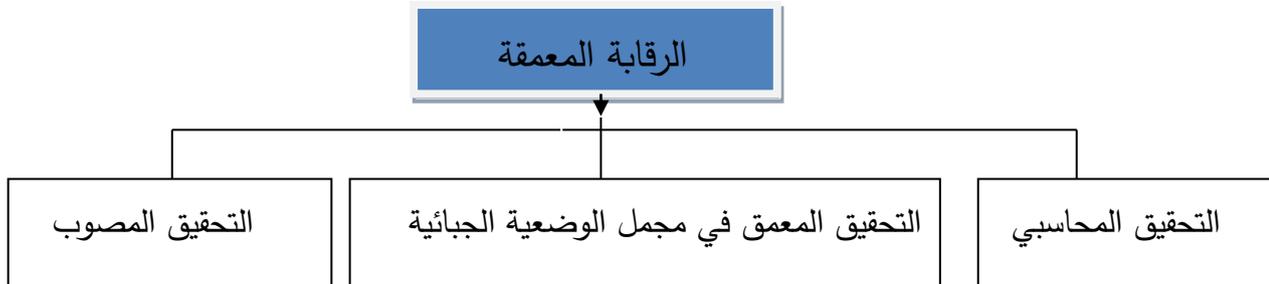


المصدر: بن عمارة منصور، أنواع و إجراءات الرقابة الجبائية، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 37.

**2.1 الرقابة على الوثائق:** تتم هذه المرحلة على مستوى مصلحة التحقيق، حيث تجرى فحصا شاملا للتصريحات الضريبية المكتتبه من خلال مقارنتها بمختلف الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة الجبائية. وبالتالي تتطلب هذه العملية إحضار الوثائق و السجلات المحاسبية، ويتم من خلالها إتباع فحص انتقادي للتصريحات والوثائق استنادا إلى المعلومات المتاحة للملف الجبائي و مقارنة محتويات التصريح بالوثائق المرفقة له و بمجموع المعلومات المتاحة من مختلف الهيئات و المؤسسات المتعاملة مع المكلف (مغاري و شيخي، 2013، صفحة 33).

**2. الرقابة الخارجية:** تشمل ثلاث أنواع من الرقابة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (03/01): الرقابة المعمقة



المصدر: ( من إعداد الطالبتين)

## 2.1 التحقيق في المحاسبة:

يعتبر التحقيق المحاسبي من أدوات الرقابة الجبائية الفعالة التي تمنح سلطة لأعوان الضرائب بإجراء تحقيقات شاملة في دفاتر المكلف بالضريبة لمعرفة وعاء الضريبة خلال السنوات الأربع الأخيرة، هذا طبقا للمادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية [التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مغلقة].

وقد عرفه دانيال ريشر بأنه مجموع العمليات التي تهدف إلى فحص محاسبة المؤسسة ما في عين المكان ومقارنة النتائج مع المعطيات المادية و مراقبة مدى دقة وسلامة التصريحات المكتتبه، و ذلك للكشف عن الأخطاء و الإغفالات ووضع التعديلات اللازمة إذا اقتضى الأمر.

و يشمل نطاق التحقيق المحاسبي المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي الملزمين بمسك الدفاتر والوثائق المحاسبية، كما يشمل فحص مختلف الوثائق و المستندات المبررة لعملياتهم مثل الفواتير، سندات التسليم، عقود الإيجار... وما إلى ذلك. [التحقيق في عين المكان نصت عليه المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية ومفادها: "يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر المحاسبية بعين المكان ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا و تقبله المصلحة أو في حالة قاهرة تم إقرارها قانونا من طرف المصلحة"].

و تمارس الإدارة الجبائية حق الرقابة على المعلومات المحاسبية مهما كان نوعها، بما في ذلك أنظمة المعلومات الآلية.

و من أهم خصائص التحقيق المحاسبي:

- تطبيقه خارج مكاتب الإدارة في مقر المؤسسة الخاضعة للتحقيق.
- التركيز على فحص الدفاتر المحاسبية بدقة و عمق.
- يشمل التحقيق جميع أنواع الضرائب التي يخضع لها المكلف دون استثناء أي منها.
- يتميز التحقيق بوجود نطاق زمني محدد له مسبقا من طرف المشرع الجبائي.
- يتم إجراءه من طرف فرقة مختصة تضم أعوان الإدارة الجبائية الذين يحزون على الأقل رتبة مفتش و يتميزون بإتقان التقنيات المحاسبية و الكفاءة العالية و الخبرة الكافية.
- يتم تطبيق التحقيق وفق برنامج محدد مسبقا من طرف الإدارة الجبائية، ولا يكون فجائيا بالنسبة للمكلف نظرا لإلزامية إعلامه مسبقا (لواج، 2016، الصفحات 77-78).

2.2 التحقيق المصوب في المحاسبة: يقتصر هذا النوع من الرقابة على نوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو جزء منها غير متقادمة أو مجموع من العمليات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية، هذا ما جاء طبقا لمادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية، ويتميز هذا النوع بما يلي:

- اقل شمولية نظرا لاقتصاره على نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب.

- أكثر سرعة من التحقيق المحاسبي.

- للمكلف نفس الحقوق و الضمانات التي يتمتع بها في التحقيق المحاسبي. (شارفي، 2015، صفحة 9)

**ملاحظة:** "يعتبر هذا الإجراء اقل إلزاما بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال و النتائج المصرح بها، إذ يطالب المكلف بالضريبة بتقديم الوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة بالرقابة " (خلوفي و بوجريو، 2019، صفحة 205).

**3.2 التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية:** أعطى المشرع الحق للإدارة الجبائية في القيام بالتحقيق المعمق للوضعية الجبائية للأشخاص الطبيعيين سواء توفر لهم موطن جبائي في الجزائر أم لا بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على الثروة، حيث يقوم الأعوان المحققون بمراقبة التطابق بين المداخل المصرح بها و الذمة و الحالة المالية و العناصر المكونة لنمط المعيشة من جهة، و من جهة أخرى العناصر المكونة لثروته. (قانون الاجراءات الجبائية، 2024)

#### خامسا: إجراءات الرقابة الجبائية

إن إجراءات التحقيق في الرقابة هي عبارة عن قواعد قانونية يحددها المشرع و الإخلال بها قد يؤدي إلى بطلان عملية الرقابة الجبائية لذا يجب احترامها و تتبعها بدقة من قبل المراقب و تتمثل في ما يلي:

#### الجدول رقم(01/01): إجراءات الرقابة الجبائية

المرحلة	الإجراء
1-إرسال إشعار بالتحقيق	لا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول يعلم من خلاله إمكانية الاطلاع على ميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد المعني من أجل أدنى للتحضير، مدته: - (20) يوما بالنسبة للتحقيق في المحاسبة و التحقيق المصوب (كانت قبل قانون المالية لسنة 2024، 10 أيام). - (30) يوم بالنسبة للتحقيق في الوضعية الجبائية الشاملة (كانت قبل قانون المالية لسنة 2024، 15 يوم). ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.
2-حق الاستعانة بمستشار	يحق للمكلف بالضريبة الاستعانة بمستشار من اختياره قبل بداية عمليات الرقابة يتم اطلاعه على هذه إمكانية المتضمنة في إشعار التحقيق، وذلك تحت طائلة بطلان عملية الرقابة.
1.التحقيق في المحاسبة:	لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر و الوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر، فيما يخص: - مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج، لكل سنة مالية محقق فيها - كل المؤسسات الأخرى إذ كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج، لكل سنة مالية محقق فيها. يمدد هذا الأجل إلى سنة (06) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

<p>يجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى، تسعة أشهر</p>	
<p><b>2.التحقيق المصوب:</b> لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان، في الدفاتر والوثائق، أكثر من شهرين</p> <p><b>3. التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:</b></p> <p>تحت طائلة بطلان فرض الضريبة، لا يمكن أن يمتد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة طيلة فترة تفوق سنة واحدة، اعتبارا من تاريخ استلام الإشعار بالتحقيق أو تاريخ تسليمه إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقييم.</p>	<p><b>3-مدة التحقيق</b></p>
<p><b>• الإجراء التناقصي لإعادة التقييم:</b></p> <p>يرسل الإشعار بإعادة التقييم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام. يجب أن يكون الإشعار بإعادة التقييم مفصلا بقدر كاف و معللا، كما يتعين إعادة ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقييم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة و تقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها. وللمكلف بالضريبة أجل أربعين (40) يوماً ليرسل ملاحظاته أو قبوله بالنسبة لتحقيق في المحاسبة والتحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة وثلاثين (30) يوماً في حالة تحقيق المصوب.</p> <p>- في حالة القبول الصريح، يصبح أساس فرض المحدد نهائيا، و لا يمكن للإدارة الرجوع فيه.</p> <p>- عند رفض العون المحقق لملاحظات المكلف بالضريبة، ينبغي عليه أن يعلمه بذلك من خلال مراسلة تكون كذلك مفصلة ومبررة .</p> <p>- وإذا أظهرت هذه الأخيرة سببا آخر لإعادة التقييم أو أخذ عناصر جديدة لم يسبق أخذها سابقا عبر الإشعار الأصلي، يمنح للمكلف أجل إضافي يقدر بأربعين (40) يوماً، ليرسل ملاحظاته.</p>	<p><b>4-نتيجة التحقيق</b></p>
<p><b>• إجراء فرض الضريبة تلقائيا:</b></p> <p>يمكن أن تلجأ الإدارة في بعض الحالات، إلى تحديد التلقائي للضريبة، ويتم ذلك على وجه الخصوص عندما:</p> <p>-يعترض المكلف بالضريبة على إجراء الرقابة الجبائية سواء بسبب فعله أو بسبب تدخل أو حضور الغير الذي يقوم بالاعتراض وعرقلة إجراءات متابعة عمليات الرقابة.</p> <p>-لم يتم المكلف بالضريبة بإيداع في الأجل المحددة التصريح الخاص المداخيل الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية و الضريبة على الأرباح غير التجارية أو التصريح المتعلق بالضريبة على أرباح الشركات أو التصريحات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة؛ لم يقدم المكلف بالضريبة محاسبته أو كانت محاسبته محل رفض.</p>	

المصدر: المواد 20 ، 20مكرر، 21، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2024، ص 11-15 بتصرف.

### المطلب الثاني: التحصيل الضريبي: المفهوم والإجراءات

للإحاطة الشاملة بكل ما يتعلق بالتحصيل الضريبي نتطرق لعدة تعاريف لتحصيل الضريبي ثم نتطرق إلى إجراءاته كما يلي:

#### أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي

**التعريف الأول:** "هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى مصلحة قابضات الضرائب التابعة لمديرية الضرائب الولائية و التي تنقلها بدورها إلى الخزينة الولائية لتحويلها هذه إلى الخزينة العمومية المركزية وفقاً للقواعد القانونية و التنظيمية المعمول بها، و تتم العملية إما نقداً أو بما يماثلها من صكوك بنكية أو شيكات بريدية أو اقتطاعات" (مباركي، 2021، صفحة 2).

**التعريف الثاني:** "نعني بالتحصيل الضريبة مجموع العمليات و الإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية، و الضريبة المطبقة في هذا الإطار" (محزري، 2015، صفحة 256).

استنتاجاً لما سبق ذكره، يمكن القول أن التحصيل الضريبي هو العملية التي يتم من خلالها نقل دين الضريبة من ذمة المكلف إلى الخزينة العامة للدولة، و ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات و العمليات التي تطبق وفقاً للقواعد القانونية و التنظيمية.

#### ثانياً: إجراءات التحصيل الضريبي

حسب المادة 143 و 144 من قانون الإجراءات الجبائية:

- تحصل الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله؛
- يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط و يبين هذا التاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة؛
- عندما تلاحظ أخطاء في صياغة الجداول، يوضع كشف لهذه الأخطاء من قبل مدير الضرائب بالولاية، و يوافق عليه ضمن الشروط التي تتم وفقها المصادقة على تلك الجداول، و يرفق بها كوثيقة إثبات؛
- يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذاراً إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب، و يبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها و شروط الاستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل، و يرفق الإنذار بحوالة للخزينة محررة سلفاً؛
- ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب و الرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم؛

- يتعين على قابضي الضرائب المختلفة أن يسلموا على ورق حر ولكل من يطلب ذلك، إما مستخرجا من جدول الضرائب أو كشف الوضعية الخاصة بالضرائب الخاضع لها، و إما شهادة عدم الخضوع للضريبة المتعلقة به؛ كما يجب عليهم أن يسلموا ضمن نفس الشروط، لكل مكلف مسجل في جدول الضرائب ومع مراعاة أحكام المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة المذكورة أعلاه، أي مستخرجا آخر من جدول الضرائب أو شهادة عدم الخضوع للضريبة.

غير أنّ كل تسليم لشهادة عدم الخضوع للضريبة يبقى مشروطا بتقديم الشخص إن كان غير معوز، شهادة تعيين الموطن التي تسلمها له مصلحة الرقابة للضرائب المباشرة التابع لها مكان إقامة المعني، وتبين فيها عند الاقتضاء مادة ومبلغ الضرائب المفروضة أو التي ستفرض على هذا الأخير وتسلم هذه الوثائق المختلفة مجانا. و حسب المادة 144 مكرر1: يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم والغرامات المستحقة من المدين بالضريبة، من التعويضات أو التخفيضات أو الاسترداد من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير.

عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق " إشعار " يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته، ويمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال و الآجال المنصوص عليها في المادتين 153 و 153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية. (قانون الاجراءات المالية، 2024)

### المبحث الثاني: أثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية

تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، فهي تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، و ضمان التزام المكلفين بدفع الضرائب المستحقة عليهم و عليه سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز ذلك من خلال مطلبين كما يلي:

#### المطلب الأول: دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي من أهم الأخطار التي تسبب تسرب أموال وتهدد استقرار الاقتصاد الدولة لذلك سوف نخصص هذا المطلب لتقديم أهم تعاريف التهرب الضريبي والآثار السلبية التي يخلفها في فرعين على النحو التالي:

#### 1- تعريف التهرب الضريبي

حظي مفهوم التهرب الضريبي لعدة تعريفات نذكر منها:

- التهرب الضريبي هو " عدم دفع التزام مالي قابل للدفع من ممارسة نشاط مربح و من مدا خيل مختلفة لصالح خزينة الدولة". (بتاتة، 2011-2012، صفحة 11)

▪ و يعرف أيضا انه: "مخالفة غير مشروعة تتم من خلال مخالفة النصوص التشريعية بما يخدم المكلف وبالتالي تمكنه من التخلص من الالتزام بتأدية الضريبة عن طريق امتناعه عن القيام بالأعمال و التصرفات التي توجب فرض الضرائب عليها". (بن غماري، 2017-2018، صفحة 285)

## 2- آثار التهرب الضريبي

ليس هناك شك في أن ظاهرة التهرب الضريبي تترك آثاراً سلبية خطيرة، حيث تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للدولة، مما يقلص قدرة الدولة على تحمل مسؤوليتها المختلفة نذكر منها:

### أ-آثار مالية و اقتصادية:

تلعب الضرائب دورا هاما في تمويل الدولة و ضمان حرية قرارها السياسي، فالتهرب الضريبي يحرم الدولة من مصدر هام من مصادر التمويل مما يجبرها على الاقتراض الخارجي أو طبع النقود دون مقابل مما يؤدي إلى مخاطر اقتصادية خطيرة مثل التضخم.

يخل التهرب الضريبي أيضا بمبدأ المنافسة الشريفة، حيث يضر بالمنتجين الذين يلتزمون بدفع الضرائب ويعطي ميزة غير عادلة للمنتجين الذين يتهربون من دفعها. (ونادي، 2001-2002، صفحة 43)

### ب-الآثار الاجتماعية:

إن التهرب الضريبي يضعف روح التضامن بين أفراد المجتمع، و يسبب عدم المساواة في تحمل العبء الضريبي و يخل بفكرة العدالة الاجتماعية في توزيع الضرائب كما يؤدي إلى نقص في موارد الخزينة و يجبر الدولة على رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة مما يزيد العبئ الضريبي على المكلفين الملتزمين و يعيق تحقيق التكافل الاجتماعي. (عبد الرحيم، 2016، صفحة 63)

## المطلب الثاني : مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي

من خلال الإطلاع على الجانب النظري و الدراسات السابقة نرى أن الرقابة الجبائية تساهم بشكل كبير في تحسين التحصيل الضريبي، وذلك من خلال:

- ضمان الامتثال لقوانين الضرائب: تساعد الرقابة الجبائية في التأكد من التزام المكلفين بالقوانين و التشريعات الضريبية، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.

- اكتشاف التهرب الضريبي: من خلال المراجعات و التدقيق الدقيق للبيانات المالية، تتمكن السلطات الضريبية من الكشف عن حالات التهرب الضريبي.

- تعزيز العدالة في توزيع العبئ الضريبي: الرقابة الجبائية تضمن توزيع العبئ الضريبي بشكل عادل بين المكلفين، مما يساهم في تحقيق العدالة و المساواة في النظام الضريبي.

-تقييم الأداء و ضمان الاستقرار المالي: تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا في تقييم أداء النظام الضريبي و ضمان الاستقرار المالي اللازم لتغطية النفقات العامة.

بشكل عام تعتبر الرقابة الجبائية أداة أساسية في تحسين التحصيل الضريبي و تعزيز الامتثال الضريبي، مما ينعكس إيجابا على الوضع المالي للدولة.

#### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد أن تطرقنا لأهم الجوانب النظرية، فسنتناول في هذا المبحث بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع المذكرة و التعقيب عليها.

#### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية و اللغة الأجنبية

سننظر في هذا المطلب إلى عرض بعض الدراسات السابقة المتمثلة في رسائل دكتوراه، ماجستير، ملتقيات، و مجلات علمية.

#### أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

❖ (دراسة بن صفي الدين أحلام، 2013-2014) بعنوان الرقابة الجبائية، مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه .

تناولت الدراسة أشكال الرقابة الجبائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية من خلال تبيان أهم إجراءاتها و تحديد القيود الواردة عليها.

وتوصلت الدراسة أن الرقابة الجبائية تعد من أهم الإجراءات التي خولت للإدارة التأكد من صحة التصريحات، كما تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين، وفي المقابل وضع المشرع الجزائري حد أمام الإدارة الجبائية لمنع أي تعسف من طرف المراقبين ضد المكلف بالضريبة.

❖ (دراسة ناصر شارفي، 2015- 2016) بعنوان فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي بالإشارة إلى حالة ولاية البليدة - ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر .

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة الغش الضريبي، ونتج عن الدراسة أن الرقابة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة ظاهرة الغش الضريبي و المحافظة على أموال الدولة، و يعتبر التحقيق المحاسبي والتحقق المعمق في مجمل الوضعية من أهم الطرق التي تعتمد عليها في الكشف عن التهرب الضريبي.

❖ (دراسة بن غماري ميلود، 2017-2018) بعنوان الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام.

هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بإجراءات الرقابة الجبائية ومعرفة مدى مساهمتها في حماية أموال الخزينة العمومية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الرقابة الجبائية عنصر فعال من أجل ضمان مصلحة الخزينة العمومية، وقمع مختلف أشكال التهرب الضريبي.

❖ (دراسة خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف جوان 2019) بعنوان دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي خلال الفترة (2010-2014)، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميله، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد5، العدد1.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر وقدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي، وتم التوصل أن الإدارة الجبائية لا تستطيع أن ترفع من قدرتها على التحصيل دون أن تواجه مجموعة من العراقيل و الصعوبات.

❖ (دراسة عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة ، لامية لحيلح، 2022) بعنوان أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب جيجل، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، لمجلد: 07 / العدد: 02 ص 236-258.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية جيجل، والوقوف على إجراءات الرقابة الجبائية المتخذة و دورها في عملية التحصيل الضريبي.

وقد توصلت النتائج إلى أن إجراءات الرقابة الجبائية المعمول بها هي نفسها المنصوص عليها في التشريع الجبائي، بالإضافة إلى أنها تعتبر وسيلة مهمة لحماية أموال الخزينة العمومية وكشف مختلف أشكال التهرب الضريبي، و بالتالي زيادة الحصيلة الضريبية ولكن بالمقابل تواجهها عدة عقبات تحول دون تطبيقها بفعالية أكثر.

#### ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1) Khalil HALOUI, Les garanties du contribuable dans le cadre du contrôle fiscal en droit marocain, mémoire de docteur en spécialité droit prive, université Grenoble, France, 2011

حاول الباحث تقديم البحث في جزئين حيث تمثل الجزء الأول في: عدم اكتمال ضمانات من المكلف في مرحلة الرقابة الضريبية الإدارية، و الجزء الثاني: عدم كفاية ضمانات الحماية لدافعي الضرائب في مرحلة القضائية تدقيق الضرائب وقام بتقديم نتائج نذكر منها:

- عدم كفاية الضمانات المقدمة للمولين، عدم وضوح الإجراءات الضريبية، جمع المعلومات بشكل غير قانوني.

2) MAHTOUT Samir Le système du recouvrement fiscal en Algérie : Analyse et évaluation des performances université de Bejaia.

لقد أجرى الباحث تقييما للأداء كشف عن عدم قدرة نظام التحصيل الحالي على تعبئة الإيرادات الضريبية، على الرغم من كل عمليات الإصلاح التي تم إدخالها منذ المراجعة الرئيسية لعام 1992. بحيث ينص الهيكل الضريبي في الجزائر بشكل أساسي على طريقتين للتحصيل، لا سيما الاسترداد الودي و الاسترداد لقسري حيث كانت النتائج الاقتصادية التي تحصل عليها الباحث ضعف كبير في هذا النظام، و خاصة الانتعاش القسري. على الرغم من أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تكثيف الإصلاحات الضريبية، إلا أن نظام التحصيل المعمول به لا يزال قديما حقا في تعبئة الإيرادات الضريبية، و يرجع ذلك أساسا إلى عدم الامتثال الضريبي و أوجه القصور التنظيمية و الفنية و الوظيفية الأخرى.

3) Himrane Mohammed, Larioui abderrezak, Le contrôle fiscale en Algérie, quel est l'impact des reformes? Tax control in Alegria, journal of Advanced Economique Research, vol 05- Iss 01, Université de Jijel, Algérie ,2020

عالج الباحث الإشكالية التالية: ما نوع الإصلاحات الضريبية المرتبطة بالرقابة الضريبية في الجزائر؟ وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ضعف في الرقابة الضريبية حيث لوحظ أن أكثر من 90% من القوى العاملة موجهة للاهتمام بالإدارة و التحصيل و 4% فقط لمراقبة الضرائب.

- قد تم تسليط الضوء على 80% من هؤلاء الموظفين يساهمون ب 5% فقط في ميزانية الدولة.

وقد قام الباحث بإعطاء جملة من النصائح و توصيات لتحسين الرقابة الضريبية من بينها زيادة نسبة موظفين مراقبة الضرائب إلى 10 % مقارنة بالإجمالي و ذلك بعد تكوين طبعا.

4) TIZIZOUA Melissa, SAYOUD Aldji, Le contrôle fiscal : La vérification de comptabilité cas pratique au sein de la direction des impôts de la wilaya Tizi-Ouzou, mémoire de master en science financiers et comptabilité ; université DE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-ouzou, Algérie, 2022.

حاول الباحث من خلال البحث دراسة الرقابة الضريبية و تحقق من محاسبة دافعي الضرائب وقد توصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر المراجعة الضريبية ضرورية بسبب الطبيعة التصريحية للنظام الضريبي الجزائري.

- تتعلق المراجعة المحاسبية بتقييم شكل و مضمون المنشأ المحاسبية، فيما يتعلق بالشكل ستكون مسألة ضمان الانتظام و طبيعة القطعية للمحاسبة، من حيث الجوهر تتعلق بمراجعة حسابات الشركة الميزانية العمومية و المصروفات و الإيرادات المتعلقة بتحديد النتائج الضريبية.

5) Matthias kaspera, Matthew reblen, Tax compliance after an audit : Higher or lower ?, journal of Economic behavoir and Organization, 2023, PP 157-171.

قام الباحثان بالبحث فيما إذا كان التدقيق الضريبي يزيد أو يقلل من الامتثال الضريبي، وتوصلا إلى نتيجة مفادها أنه بعد التدقيق، يقلل دافعو الضرائب من محاولات التهرب ويؤدي إلى زيادة الامتثال الضريبي بعد التدقيق. مما ابرز أن عمليات التدقيق الضريبي أداة أساسية لضمان التزام دافعي الضرائب بدفع الضرائب بشكل صحيح.

6) AITAA Sam Kilimvi; ADEPEHIN Martins Ninilola, The Impact of tax audit and tax investigation on tax compliance of businesses (a case study of Lagos State, Nigeria), journal of Advanced Economique Research, VOL 8,ISS 03, 2023.

- تمثلت أهداف الباحثان من خلال الدراسة إلى معرفة تأثير التدقيق الضريبي على الامتثال الضريبي لشركات في ولاية لاغوس حيث كانت النتائج أن درجة الامتثال الضريبي لشركات في ولاية لاغوس لها علاقة إيجابية بالتدقيق الضريبي و التحقيق الضريبي.

### المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

أولاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

1- الإطلاع على مناهج الدراسات السابقة يساعد في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية و مقارنة النتائج المتوصل إليها.

2- الإطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات ساعد في تحديد متغيرات البحث الحالي و اختيار أساليب والوسائل المناسبة لاختبار صحة فرضيات.

3- التعرف على أهداف الدراسات وأهم النتائج التي توصلت إليها يساعد في الانطلاق في البحث الحالي.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة

- حسب إطلاعنا على الدراسات السابقة دراستنا هي الوحيدة التي درست تفاوت أنواع الرقابة الجبائية على الحصيلة الضريبية.

- هدفت معظم الدراسات السابقة إلى إبراز مفهوم الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي و علاقتها بصفة عامة أما دراستنا الحالية فقد تطرقت إلى دراسة فعالية و مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي.

- شملت أغلب الدراسات السابقة مختلف المديریات و مراكز الضرائب ولكن في دراستنا تم حصرها بمركز الضرائب لولاية عين تموشنت .

- اغلب الدراسات اقتصرت على دراسة حالة أو تحليل إحصائيات أما دراستنا هذه ركزنا على أسلوبين المقابلة و تحليل الإحصائيات.

## خلاصة الفصل الأول:

توصلنا في هذا الفصل إلى أن الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات الجبائية التي تسعى إدارة الضرائب من خلالها الحفاظ على الأموال العامة، فمن خلال الرقابة الجبائية يتم التأكد من مدى شرعية و مصداقية تصريحات المكلفين بالضريبة ومطابقتها مع المداخيل الحقيقية و ما تم الحصول عليه من معلومات من مصادر الأخرى، والعمل على اكتشاف الأخطاء والقيام بتصحيحها، ولتحقيق الأهداف المرجوة وزيادة التحصيل الضريبي عمل المشرع على تنظيم مراحل سير عملية الرقابة من خلال الحقوق الممنوحة لكل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة والتي يؤدي عدم الالتزام بها إلى بطلان إجراءات الرقابة الجبائية.

وتسعى الإدارة الجبائية إلى تحسين ورفع نسب التحصيل الضريبي من خلال تفعيل عملية الرقابة الجبائية لمواجهة مختلف الأساليب والطرق التي ينتهجها بعض المكلفين للتهرب من التزامهم الضريبي، فكلما زادت فعالية الرقابة كلما زاد التحصيل الضريبي.

الفصل الثاني: دراسة  
ميدانية في مركز الضرائب  
عين تموشنت

## الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مركز الضرائب عين تموشنت

## تمهيد:

تدعيما لما تم عرضه في السابق في الجانب النظري، يأتي هذا الإطار كمحاولة إسقاط الدراسة النظرية على الميدان بغية تقييم دور الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي بمركز الضرائب ولاية عين تموشنت. وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم عام لمركز الضرائب من حيث النشأة و المهام و الهيكل التنظيمي و كذلك عرض و تحليل دليل المقابلة المنجز و البيانات المتحصل عليها و محاولة الخروج بنتائج عامة للدراسة، و قسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

**المبحث الأول: نبذة تعريفية لمركز الضرائب عين تموشنت**

**المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية ودورها في رفع الحصيلة الضريبية**

المبحث الأول: نبذة تعريفية لمركز الضرائب عين تموشنت

يعتبر مركز الضرائب مكسب معتبر وواجهة جديدة للإدارة الجبائية التي تبنت مهمة أساسية لضمان أحسن نوعية لخدمة المكلفين بالضريبة، من خلال تبسيط وتنسيق وتحديث الإجراءات، حيث يسهل لهم بشكل كبير إتمام التزاماتهم الجبائية.

المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب

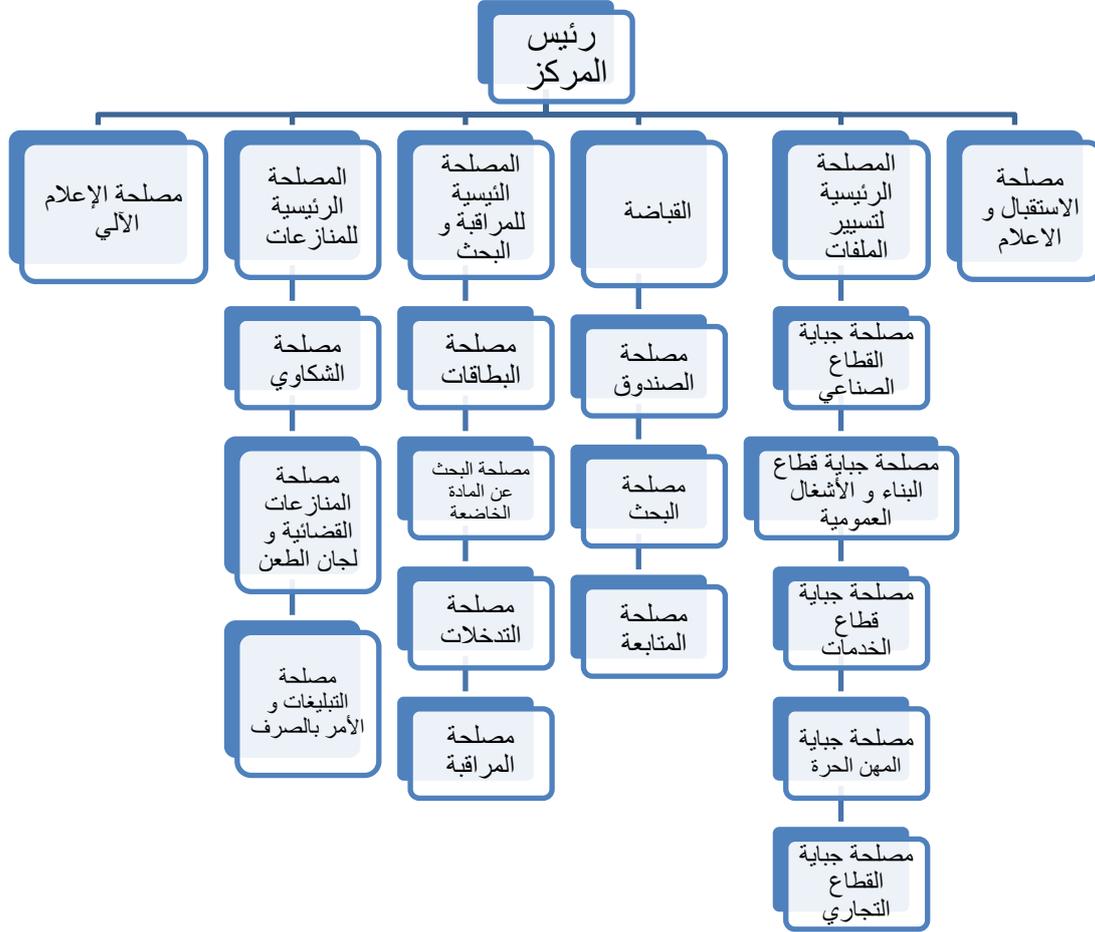
أولاً: نشأة مركز الضرائب

أفتتح مركز الضرائب بولاية عين تموشنت في 02 ماي 2013 وهو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل و المراقبة و المنازعات التي تتكفل بها حالياً المفتشيات والقابضات و مديريات الضرائب الولائية. وهو مكلف ب:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.
- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.
- تدرس الشكاوى وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعوض قروض الرسوم.
- تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد وتسيرها.
- تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.

ثانيا: هيكل التنظيمي لمركز الضرائب

الشكل رقم (01/02): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz) : sit web

المطلب الثاني: التعريف بمصلحة الرقابة الجبائية

تكلف المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث ب:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية.
- تعمل على تسيير:

أ) مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف ب:

-تشكيل وتسيير لفهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- التكفل بطلبات تعريف مكلفين بالضريبة.
- ب) مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:
  - إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع
  - اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- ج) مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق؛ وتكلف ب:
  - برمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.
  - اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.
- د) مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف ب:
  - إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.
  - إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

### المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية ودورها في رفع الحصيلة الضريبية

في هذا المبحث قمنا بإجراء مقابلة في مركز الضرائب لعين تموشنت، حيث أنه كان من الصعب الحصول على معلومات نظرا لسريتها، و على الرغم من ذلك إلا أن المقابلة التي تم إجراؤها ساعدت على الحصول على بعض المعلومات الهامة حول هذا الموضوع.

#### المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

يتم في هذا المطلب عرض أدوات المستخدمة في الدراسة ثم تصميم أسئلة المقابلة.

#### أولا: أدوات الدراسة الميدانية

انحصرت دراستنا الميدانية على استخدام لأداتين للبحث و جمع المعلومات و هما:

1. المقابلة: نظرا لطبيعة الموضوع نرى أن المقابلات هي أفضل أسلوب لجمع البيانات وذلك لسببين رئيسيين:
  - سرية المعلومات: تتطلب طبيعة الموضوع الحفاظ على سرية المعلومات، و تعد المقابلات أداة مناسبة لضمان ذلك.
  - ضيق الوقت المتاح: يعد الوقت المتاح لإجراء التريص قصيرا، و تتيح المقابلات جمع البيانات بكفاءة و سرعة أكبر مقارنة بأساليب الأخرى.

حيث تعد المقابلة "عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من اجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث." (عجابي، 2022، صفحة 92)

2. البيانات الرقمية: من خلال هذه الأداة تم الاطلاع على مجموعة من الوثائق تحتوي على معلومات و بيانات رقمية حول الحصيلة الضريبية للرقابة الجبائية في مركز الضرائب.

### ثانيا: تصميم أسئلة المقابلة

تم إجراء المقابلة مباشرة مع رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث و قابضة مصلحة الضرائب، و قد تم صياغة أسئلة هذه المقابلة على شكل استمارة تضم مجموعة من الأسئلة مفتوحة تتيح للمستجوب الحرية للإذلال بآرائه و عدم تقييده بالاقتراحات، بحيث قسمت استمارة هذه المقابلة إلى فرعيين: الفرع الأول: اشتمل على أسئلة تساعد في تقييم فعالية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عين تموشنت الفرع الثاني: خصص هذا الفرع للتساؤل عن التحديات و الصعوبات التي تواجهها الرقابة الجبائية.

### المطلب الثاني: تحليل بيانات و عرض نتائج الدراسة

سنقوم في هذا المطلب محاولة دراسة مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل من خلال استخدام أدوات جمع البيانات المعتمدة في الدراسة للتحليل و مناقشة أسئلة البحث.

### أولاً: تحليل بيانات المقابلة

سننطلق في هذا المطلب إلى تحليل الإجابات التي تم الحصول عليها اثر أسئلة المقابلة التي أجريت مع رئيس المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث و قابضة مصلحة الضرائب، حيث قسمنا أسئلة المقابلة إلى فرعين كما يلي:

### (أ) - تقييم فعالية الرقابة الجبائية

- السؤال الأول: ما هي أنواع الرقابة الجبائية الممارسة على مستوى المركز الضرائب؟
- الجواب الأول: أنواع الرقابة الموجودة على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب.
- السؤال الثاني: ما هي أهم معايير اختيار الملفات التي تخضع للرقابة الجبائية ؟
- الجواب الثاني: يتم اختيار الملفات التي تخضع للرقابة الجبائية على أساس:
- التصريحات الموجودة في الملف الجبائي.
- أهمية النشاط.
- عدم إخضاع الملف لأي مراقبة من قبل.
- نتيجة سالبة متكررة لعدة سنوات.
- رقم أعمال لا يمثل النشاط الممارس.

- السؤال الثالث: هل يوجد تزايد في عدد الملفات المدروسة خلال 4 سنوات الأخيرة أم العكس بالنسبة:
  - الرقابة على الوثائق. - التحقيق المحاسبي. - التحقيق المصوب.
- الجواب الثالث: متناقصة نظرا لنقص الأعوان.
- السؤال الرابع: ما هو نوع الرقابة التي تساهم في رفع الحصيلة الضريبية؟
- الجواب الرابع: التحقيق المحاسبي هو أكثر تحصيلا.
- السؤال الخامس: حجم الحصيلة الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية وفق أنواع من الرقابة (المحاسبي، المصوب، على الوثائق ) خلال أربع سنوات الأخيرة؟
- الجواب الخامس: سنقوم بعرضها فيما بعد لتحليلها.
- السؤال السادس: هل يوجد ضعف في عملية التحصيل (الودي، و الجبري ) ؟
- الجواب السادس: لا يوجد ضعف في تحصيل الودي و الجبري.
- السؤال السابع: في نظرك هل تساهم الرقابة الجبائية بقدر كافي في الحد من الغش و التهرب الضريبي؟
- الجواب السابع: نعم تساهم بقدر كافي.

#### ب)- التحديات التي تواجه الرقابة الجبائية

- السؤال الأول: من خلال خبرتكم هل يوجد مصداقية في تصريحات المكلفين؟
- الجواب الأول: لا يوجد مصداقية في تصريحات المكلفين.
- السؤال الثاني: أي نوع من أنواع الرقابة الجبائية الذي تجدون فيه أكثر صعوبة؟
- الجواب الثاني: التحقيق المحاسبي أكثر صعوبة بالنسبة لباقي أنواع الرقابة الجبائية المتواجد على مستوى المركز أما عامة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لصعوبة إيجاد المعلومة و وصولها متأخرة.
- السؤال الرابع: هل الإدارة الجبائية توفر كل إمكانيات المادية الضرورية للقيام بالرقابة الجبائية بفعالية؟
- الجواب الرابع: نعم يوجد إمكانيات الإدارة تسعى دوما لتوفير إمكانيات اللازمة.
- السؤال الخامس: كيف تؤثر التعديلات المتكررة في القوانين على تصريحات المكلفين و حتى على أعوان التحقيق و هل تؤثر على عملية التحصيل ؟
- الجواب الخامس: تؤثر التعديلات بشكل سلبي على المكلفين بالضريبة فقط.
- السؤال السادس: هل لديك اقتراحات تجعل من الرقابة أكثر فعالية؟
- الجواب السادس: تكنولوجيا أي رقمنة كل القطاعات.
- السؤال السابع: حسب رأيكم لماذا يلجأ المكلف للتهرب الضريبي؟
- الجواب السابع: ليس للمكلف الثقافة الكافية للمساهمة في الوطن من أجل مصلحة عامة.
- السؤال الثامن: حسب خبرتكم أيهم أصعب في المواجهة التهرب أم الغش الجبائي؟ و لماذا؟

- الجواب الثامن: أصعب هو الغش الضريبي، لأنه يتميز الغش بطابعه السري حيث يلجأ مرتكبو الغش إلى أساليب ذكية لإخفاء سلوكهم مما يصعب على الإدارة الضريبية اكتشافها.
- السؤال التاسع: هل هناك توافق بين عدد الملفات التي تخضع للرقابة و عدد مصالح الرقابة؟ وهل كل الملفات التي تخضع للرقابة يلتزم مكلفيها بدفع ما توصلت له مصلحة الرقابة من تقويمات (LES REDRESSEMENTS) أي هل يلتزمون بدفع ما تفرضه مصلحة الرقابة؟
- الجواب التاسع: نعم يوجد توافق و المكلفين يلتزمون بالقانون و الدفع.
- السؤال العاشر: هل الإجراءات المتبعة خلال عملية التحقيق المحاسبي أو باقي أنواع الرقابة تساهم في تفعيل عملية الرقابة أم تشكل عائقاً لأعوان الضرائب خاصة في المدة الممنوحة للعون لإنهاء الملف المحقق فيه في الأجل القانونية المحددة؟
- الجواب العاشر: نعم الإجراءات تساهم في تفعيل عملية الرقابة و المدة الممنوحة مناسبة لإنهاء الملف فقط التحقيق المصوب إذا كان في المؤسسة فالمدة لا تكفي.
- السؤال الحادي عشر: هل يتلقى أعوان التحقيق للتكوين المستمر في كل ما يتعلق بأحكام وقواعد المحاسبة وقوانين الضريبة؟
- الجواب الحادي عشر: نعم يتلقى الأعوان التحقيق للتكوين في حالة تعديل قانون أو صدور إجراءات جديدة.
- السؤال الثاني عشر: حسب خبرتكم هل نظام جبايتك سيساهم في التقليل من ظاهرة الغش والتهرب أم العكس؟
- الجواب الثاني عشر: تساهم بنسبة قليلة، تساعد المواطنين فالالتزام اتجاه الضرائب.

ثانياً: تحليل الإحصائيات العامة حول الرقابة الجبائية و مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي

❖ عدد الملفات التي خضعت لعملية الرقابة الجبائية على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت

الجدول رقم(01/02): عدد الملفات التي خضعت لعملية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عين تموشنت (2020-2023)

البيان / السنوات	2020	2021	2022	2023
الرقابة على الوثائق	45	43	41	50
التحقيق المحاسبي	30	27	23	25
التحقيق المصوب	8	10	7	8
التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية	5	9	8	6
مجموع الملفات التي خضعت للرقابة الجبائية	88	95	81	86

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على معطيات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت (2020-2023)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن أكبر عدد ملفات خضعت لتحقيق في مجال الرقابة على الوثائق و المقدرة ب 179 ملف و هذا خلال أربع سنوات (2020-2023).

- أن أقل عدد ملفات خضعت لتحقيق كانت في مجال التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية و المقدرة ب 28 ملف خلال 4 سنوات و ذلك راجع للمدة و الجهد الذي يتطلبه هذا النوع و صعوبة الحصول على المعلومة الجبائية.

- أن هناك تفاوت ملحوظ في عدد الملفات التي خضعت لتحقيق في مجال الرقابة على الوثائق و التحقيق المحاسبي بينما نلاحظ نوعا ما ثبات في عدد الملفات التحقيق المصوب و التحقيق المعمق.

### ❖ الحصيلة الضريبية الكلية الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية لفترة 2020-2023

الجدول رقم(02/02): التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية لفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2020	2023
التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية	528.220.842	572.535.916	716.061.143	784.633.598

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت لسنوات 2020-2023

- من خلال الجدول نلاحظ أن الحصيلة الضريبية الكلية الناتجة عن عملية الرقابة الجبائية ترتفع بالنسبة لكل سنة حيث سنة 2023 كانت السنة أكثر تحصيلاً مقارنة بباقي السنوات.

### ❖ الحصيلة الضريبية المترتبة عن كل نوع من أنواع الرقابة الجبائية و نسبة التزايد بالنسبة لسنة الأساس لفترة 2020-2023

الجدول رقم (03/02): الحصيلة الضريبية المترتبة عن الرقابة على الوثائق لفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
حصيلة الرقابة على الوثائق	80.705.402	92.337.901	108.684.992	179.027.147
نسبة التغيير (سنة أساس 2020)	-	%14.41	%34.67	%121.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت لسنوات 2020-2023

تحليل:

- من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد تزايد ملحوظ في حصيلة الرقابة على الوثائق بالنسبة لسنة أساس (2020) حيث أكبر نسبة كانت سنة 2023 بنسبة %121.83.

الجدول رقم (04/02): الحصيلة الضريبية المترتبة عن التحقيق المحاسبي لفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
حصيلة التحقيق المحاسبي	425.895.009	437.738.015	583.542.155	580.434.478

نسبة التغيير (سنة أساس 2020)	2.78%	37.02%	36.29%
------------------------------	-------	--------	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت لسنوات 2020-2023

**تحليل:**

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة التغيير في حصيللة التحقيق المحاسبي بالنسبة لسنة أساس كانت زيادة طفيفة سنة 2021 بينما نلاحظ ارتفاع جيد في سنتين 2022-2023.

الجدول رقم (05/02): الحصيللة الضريبية المترتبة عن التحقيق المصوب للفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
حصيللة التحقيق المصوب	18.396.658	37.969.000	19.970.500	21.708.430
نسبة التغيير (سنة أساس 2020)	-	106.39%	8.55%	18%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات مقدمة من مركز الضرائب عين تموشنت لسنوات 2020-2023

**تحليل:**

- يوجد ارتفاع كبير في حصيللة التحقيق المصوب سنة 2021 بالنسبة لسنة أساس و زيادة طفيفة بالنسبة لسنة 2022 و 2023.

الجدول رقم (06/02): الحصيللة الضريبية المترتبة عن التحقيق المعمق للفترة 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
حصيللة التحقيق المعمق	3.223.773	4.491.000	3.863.496	3.463.543
نسبة التغيير (سنة أساس 2020)	-	39.31%	19.84%	7.43%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات مقدمة من مديرية الضرائب عين تموشنت لسنوات 2020-2023

**تحليل:**

- نلاحظ سنة 2023 أقل نسبة ارتفاع في حصيللة التحقيق المعمق بالنسبة لسنة أساس قدرت ب 7.43% حيث اكبر نسبة زيادة كانت سنة 2022.

**استنتاج:**

- يوجد زيادة مستمرة في حصيللة الرقابة على الوثائق و التحقيق المحاسبي بالنسبة لسنة أساس هذا دليل على وجود تحسن بينما يوجد تذبذب في نسبة زيادة حصيللة التحقيق المعمق و التحقيق المصوب و هذا راجع لعدد الملفات المدروسة.

❖ نسبة مساهمة كل نوع من أنواع الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة

الجبائية لفترة 2020-2023

نسبة المساهمة في الحصيلة الكلية الناتجة عن الرقابة الجبائية = الحصيلة الضريبية الناتجة عن التحقيق في نوع من أنواع الرقابة الجبائية/ الحصيلة الكلية الناتجة عن الرقابة الجبائية)×100

الجدول(07/02): نسبة مساهمة الرقابة على الوثائق في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة

2023-2020

السنة	2020	2021	2022	2023
التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية	528.220.842	572.535.916	716.061.143	784.633.598
الحصيلة الرقابة على الوثائق	80.705.402	92.337.901	108.684.992	179.027.147
نسبة المساهمة	%15.28	%16.13	%15.18	%22.81

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة

تحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الرقابة على الوثائق في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية في ثلاث سنوات الأولى ثابتة نوعا ما في حدود 15% أما في سنة الأخيرة نلاحظ ارتفاع في نسبة مساهمة و هذا راجع لارتفاع في عدد الملفات المدروسة.

الجدول(08/02): نسبة مساهمة التحقيق المحاسبي في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة

2023-2020

السنة	2020	2021	2022	2023
التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية	528.220.842	572.535.916	716.061.143	784.633.598
الحصيلة التحقيق المحاسبي	425.895.009	437.738.015	583.542.155	580.434.478
نسبة المساهمة	%80.62	%76.46	%81.49	%73.97

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة

تحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن التحقيق المحاسبي يساهم بنسبة جيدة خصوصا في سنوات الأولى ونلاحظ انخفاض في سنة الأخيرة هذا قد يرجع لانخفاض في عدد الملفات بسبب نقص الأعوان.

الجدول(09/02): نسبة مساهمة التحقيق المصوب في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية لفترة 2020-

2023

السنة	2020	2021	2022	2023
-------	------	------	------	------

784.633.598	716.061.143	572.535.916	528.220.842	التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية
21.708.430	19.970.500	37.969.000	18.396.658	الحصيلة التحقيق المصوب
%2.77	%2.79	%6.63	%3.48	نسبة المساهمة

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة

تحليل:

نلاحظ أن التحقيق مصوب يساهم بنسبة قليلة في التحصيل الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية و هذا قد يرجع لعدد الملفات المدروسة بحيث أكبر نسبة كانت سنة 2021.

الجدول (10/02): نسبة مساهمة التحقيق المعمق في التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن عملية الرقابة الجبائية (2020 -

2023)

السنة	2020	2021	2022	2023
التحصيل الضريبي الكلي الناتج عن الرقابة الجبائية	528.220.842	572.535.916	716.061.143	784.633.598
الحصيلة التحقيق المعمق	3.223.773	4.491.000	3.863.496	3.463.543
نسبة المساهمة	%0.61	%0.78	%0.54	%0.44

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة

تحليل:

يساهم التحقيق المعمق في التحصيل بنسبة ضئيلة جدا و هذا قد يرجع للجهد الذي يتطلبه هذا النوع.

استنتاج:

من خلال الجداول السابقة نستنتج أن:

- التحقيق المحاسبي هو أكبر نسبة مساهمة مقارنة ب الرقابة على الوثائق و تحقيق المصوب و التحقيق المعمق و هذا يعود لنسبة الملفات التي مسها التحقيق.

- التحقيق المعمق هو أقل نسبة مساهمة وهذا راجع لقلة الملفات المدروسة نظرا للتعقيد و الوقت الذي يأخذه التحقيق.

- إجراءات الرقابة الجبائية تعتمد على الرقابة على الوثائق و التحقيق المحاسبي للاسترجاع أكبر قدر من المبالغ المالية المتهرب منها.

ثالثا: عرض نتائج الدراسة

- من خلال المقابلة تبين أن مركز الضرائب عين تموشنت ينفذ ثلاثة أنواع من الرقابة الجبائية (الرقابة على الوثائق و التحقيق المحاسبي، و التحقيق المصوب).

\_ توصلت الدراسة إلى أنه تعتمد معايير اختيار الملفات الرقابة الجبائية في مركز الضرائب عين تموشنت على عدة عوامل رئيسية:

• تحليل التصريحات الجبائية:

- تفحص التصريحات المقدمة من قبل المكلفين بدقة لمعرفة أي تناقضات أو معلومات غير متسقة.
- يتم التركيز على الملفات التي تظهر على احتمالية التهرب الضريبي أو الغش مثل: انخفاض غير مبرر في الأرباح أو الإيرادات، عدم تطابق بين البيانات المقدمة في مختلف التصريحات...
- أهمية النشاط:

حيث يتم إعطاء الأولوية للرقابة على الملفات الخاصة بالأنشطة ذات الأهمية الاقتصادية عالية أو تلك التي تساهم بشكل كبير في إيرادات الدولة.

• عدم خضوع الملف لأي مراقبة سابقة:

يتم اختيار الملفات التي لم تخضع لأي عمليات رقابة من قبل مصلحة الضرائب يهدف ذلك إلى ضمان شمولية الرقابة الجبائية.

• النتائج السلبية المتكررة:

يتم التركيز على الملفات التي أظهرت نتائج سلبية في عمليات الرقابة السابقة حيث يشير ذلك إلى وجود احتمالية أكبر لوجود مخالفات ضريبية في هذه الملفات.

• عدم تناسب رقم الأعمال مع النشاط الممارس:

يتم فحص تطابق رقم الأعمال المعلن مع طبيعة النشاط الممارس من قبل المكلف، حيث أي تناقض كبير في هذه البيانات يشير إلى وجود عمليات تهرب ضريبي أو غش.

- من خلال الدراسة تبين أنه يوجد تناقص في عدد الملفات المدروسة نظرا لقلّة الأعوان الرقابة على مستوى المركز.

- توصلت الدراسة إلى أن التحقيق المحاسبي يعتبر أكثر أنواع الرقابة تحصيلا مقارنة بباقي أنواع الرقابة الجبائية الأخرى.

- من خلال الدراسة تبين أن التحقيق المصوب و التحقيق المعمق يساهمان بنسبة قليلة و هذا راجع لقلّة وعدد الملفات المدروسة بسبب نقص الأعوان و صعوبة إجراءات التحقيق و تعقيدها.

- من خلال الدراسة تبين انه من أهم التحديات التي تواجهها الرقابة الجبائية :

• عدم مصداقية المكلفين بالضريبة: حيث يعد هذا التحدي من أكثر التحديات صعوبة حيث يحاول بعض

المكلفين بالتهرب من دفع الضرائب من خلال تقديم معلومات غير صحيحة أو إخفاء جزء من دخلهم.

• صعوبة إيجاد المعلومة الجبائية: تواجه الإدارة الجبائية صعوبة في الوصول إلى المعلومات الضرورية

للتحقق .

- التعديلات المكررة في القوانين.
- عدم وجود ثقافة ضريبية: نلاحظ نقص الوعي لدى المكلفين بأهمية دفع الضرائب و دورها في تمويل الخزينة العامة.

#### التقييم الشخصي للدراسة الميدانية:

بعد الدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت و استنادا على المعطيات السابقة ونتائج المقابلة تمكنا من معرفة دور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي و كذا معرفة التحديات و الصعوبات التي تواجهها الرقابة الجبائية، بالرغم عن كل هذه الصعوبات تبين من إجابات أفراد المقابلة و تحليل البيانات إلى أن الرقابة أعطت دورا هاما في الحد من الغش و التهرب الضريبي و زيادة الحصيلة الضريبية.

ولإتمام هذه الدراسة فقد واجهنا العديد من الصعوبات لإجرائها أهمها ضيق الوقت و صعوبة الحصول على المعلومات بدقة نظرا لسريتها.

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للفصل الثاني الذي كان يخص الدراسة الميدانية في مركز الضرائب لولاية عين تموشنت تم استنتاج الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية بشتى أنواعها لزيادة الحصيلة الضريبية حيث يقوم المركز بالتحقق من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين و ضمان تطبيق قوانين التشريع الجبائي، و تمكنا من معرفة أنواع الرقابة الجبائية الموجودة على مستوى المركز ( الرقابة على الوثائق، التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب)، كما لاحظنا على الرغم من تحقيق تطور في التحصيل خلال سنوات الأربع الماضية إلا أن وجود نقص في عدد الأعوان أدى إلى تراجع في عدد الملفات المدروسة وهذا يؤثر سلبا على عملية التحصيل.

الخاتمة

### الخاتمة:

في الختام من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية حاولنا الإجابة على الإشكالية الدراسة المتمثلة في مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تفعيل التحصيل الضريبي حيث تمكنا من معرفة مختلف جوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، وقد إتضح لنا أن للرقابة الجبائية دور مهم و فعال في المساهمة من الحد من التصرفات الغير قانونية من طرف المكلف بالضريبة وزيادة التحصيل الضريبي وبالتالي المحافظة على أموال الخزينة العامة، وهو ما تم تأكيده من خلال الدراسة الميدانية على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت.

بعد معالجتنا لمختلف جوانب البحث بشقيه النظري و التطبيقي توصلنا إلى نتائج خاصة باختبار الفرضيات المقترحة:

**الفرضية الأولى:** تساهم كل أنواع الرقابة الجبائية في رفع الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت. من خلال الدراسة تبين أن كل أنواع الرقابة الجبائية تساهم في رفع الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب، وبهذا تم إثبات صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** تؤثر أنواع الرقابة الجبائية المختلفة بشكلٍ متفاوت على الحصيلة الضريبية بمركز الضرائب عين تموشنت.

من خلال تحليل البيانات الدراسة توصلت النتيجة إلى أن تؤثر أنواع الرقابة الجبائية بشكل متفاوت على الحصيلة الضريبية و هذا من خلال الإجابات التي قدمها أفراد المقابلة و نتيجة تحليل الإحصائيات التي تحصلنا عليها، وبالتالي تم إثبات صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** هناك بعض الصعوبات تعترض مهام الرقابة الجبائية في تحقيق حصيلة ضريبية مرتفعة. من خلال الدراسة الميدانية التي قمت بها في مركز الضرائب عين تموشنت تبين أن الرقابة جبائية تلعب دورا هاما في رفع الحصيلة الضريبية إلا أنها تواجه العديد من التحديات، و بهذا تم إثبات صحة الفرضية. النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

-من خلال الدراسة التي قمنا بها والمعلومات المتحصل عليها من مركز الضرائب عين تموشنت، تبين لنا أن أنواع الرقابة الجبائية تؤثر بشكل متفاوت على الحصيلة الضريبية وأكثر أنواع الرقابة فعالية و تحصيلها هو التحقيق المحاسبي.

-أن الرقابة الجبائية أداة فعالة للمساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة وهذا من خلال المحافظة على أموال الخزينة، من خلال الإجراءات التي تقوم بها الرقابة الجبائية.

-تلعب الرقابة دورا في الكشف عن التهرب الضريبي و الغش الضريبي.

- يوجد عدة صعوبات تعترض مهام الرقابة الجبائية من بينها:

- نقص الموارد البشرية المؤهلة للقيام بالمهام الرقابية على أكمل وجه، الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء نتائج سلبية في عمليات الرقابة.
- عدم وجود مصداقية في تصريحات المكلفين.
- عدم استقرار التشريعات الجبائية من خلال التعديلات المتكرر.
- انعدام الوعي الضريبي لدى المكلفين.
- غياب عامل الثقة بين الإدارة الضريبية و المكلف.

### التوصيات:

- العمل و الأخذ بالإجراءات التي تساهم في تحسين النظام الضريبي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضرائب عن طريق صياغة تشريع ضريبي بطريقة سهلة و واضحة تسهل على المكلفين بالضريبة فهمه نظرا لاختلاف مستويات العلمية للمكلفين مع غلق الثغرات و المنافذ التي يمكن للمكلف استغلالها في الغش والتهرب الضريبي.

- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، عن طريق القيام بحملات إعلامية في وسائل الإعلام.

- تبسيط القوانين الضريبية و تقليل التعديلات عليها.

- العمل على زيادة عدد أعوان التحقيق و توفير لهم كل الإمكانيات اللازمة للقيام بعملهم.

- زيادة عدد ملفات التحقيق الخاصة بالتحقيق المصوب و التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

- الاهتمام أكثر بالتحقيق المحاسبي باعتباره النوع أكثر تحصيلا.

- ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وإنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح و المراكز الضريبية، وذلك لتسهيل الحصول على جميع المعلومات على المكلفين بالضريبة محل التحقيق في أسرع وقت.

### أفاق الدراسة:

- البحث في سبل تفعيل إجراءات الرقابة الجبائية.

- ما مدى ملائمة التشريع الضريبي لفعالية الرقابة الجبائية.

- دور كفاءة المحققين في نجاح الرقابة الجبائية.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- اوسير منور، و حمو محمد. (2009). جباية المؤسسات (الإصدار 1). الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.

- محمد عباس محرزي. (2015). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- محمود حسين الوادي، و عزام زكرياء احمد. (2000). المالية العامة و النظام المالي في الإسلام. عمان: دار المسيرة للنشر.

- مصطفى عوادي. (2009). الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري (الإصدار 1). الوادي، الجزائر: مطبعة مزوار.

الأطروحات و المذكرات:

- بشرى عبد الغني. (2011). فعالية الرقابة الجبائية و أثرها في مكافحة التهرب الضريبي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان.

- بن غماري ميلود. (2017-2018). الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة لعمومية رسالة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

- طروش بتاتة. (2011\_2012). مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم قانونية. جامعة قسنطينة 1.

- لواج عبد الرحيم. (2016). فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير .شعبة علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جيجل: جامعة محمد الصديق بن يحي.

- لياس قلاب ذبيح. (2011). مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ام بواقي مذكرة ماجستير. بسكرة : جامعة محمد خيضر.

-وصيف فائزة خير الدين. (2021). عصرنة الإدارة الجبائية كألية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر .

- ونادي رشيد. (2001-2002). دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر.

### المجلات العلمية:

- أسماء عجابي. (2021, 2022). مقابلة البحث العلمي: من البناء إلى التحليل الكيفي ، 6 (14)، الصفحات 90-116.
- الهادي خضراوي. (جوان, 2015). الرقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش و التهرب الضريبي. مجلة الدراسات القانونية و السياسية (2)، الصفحات 29-55.
- أحلام بن صفي الدين. (2013\_2014). الرقابة الجبائية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتور.
- جامع مغاري عبد الرحمان، و بلال شيخي. (جوان, 2013). دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة الدراسات الجبائية (2)، الصفحات 29-51.
- عفاف بولحية، و إبراهيم بوجاجة. (2022). أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة بمركز الضرائب جيجل. مجلة إقتصاديات الأعمال و التجارة ، 7 (2)، صفحة 236\_258.
- خلوفي سفيان، و عبد الرؤوف بوجريو. (جوان, 2019). دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال فترة(2010-2014)دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ميلة. مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، 5 (1)، الصفحات 195-215.
- خير الدين شرواطي. (2022). دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر. مجلة الأبحاث الاقتصادية ، 17 (1)، الصفحات 389-408.
- فاتح احمية، و رجاء دويس. (2022). احترام حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية كآلية للحد من المنازعات الجبائية. مجلة البحوث في العقود و قانون الاعمال ، 7 (2)، الصفحات 555-584.
- مباركي محمد صالح. (أكتوبر, 2021). التحصيل الضريبي واقع و آفاق. مجلة الأحياء ، 21 (29).

### الملتقيات:

- ناصر شارفي. (2015). فعالية الرقابة الجبائية في الحد من الغش الضريبي بالاشارة الى حالة ولاية بليدة، . ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر. قالمة: جامعة 8 ماي.

### القوانين:

- وزارة المالية. (2024). قانون / لاجراءات الجبائية. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.

### المواقع الإلكترونية:

sit web : [www.mfdgi.gov.dz](http://www.mfdgi.gov.dz)

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

-Digital marketing strategy2016UKKogan page limited

-hamini, a. (2001). audite comptable et financier (éd. berti). algérie.

الأطروحات و المذكرات:

-HALOUI, K. ( 2011). Les garanties du contribuable dans le cadre du contrôle fiscal en droit marocain, mémoire de docteur en spécialité droit prive. France: université Grenoble.

-TIZIZOUA, M., & SAYOUD, A. (s.d.). Le contrôle fiscal : La vérification de comptabilité cas pratique au sein de la direction des impôts de la wilaya Tizi-Ouzou, mémoire de master en science financiers et comptabilité . Tizi-Ouzou: université DE MOULOU

المجلات العلمية:

- AITAAI, S. K., & ADEPEHIN, M. N. (2023). The Impact of tax audit and tax investigation on tax compliance of businesses (a case study of Lagos State, Nigeria). journal of Advanced Economique Research , 08 (03).

- Himrane, M., & Larioui, a. (2020). Le contrôle fiscale en Algérie, quel est l'impact des reformes ? Tax control in Alegria. journal of Advanced Economique Research , 05 (01).

-MAHTOUT, S. (s.d.). Le système du recouvrement fiscal en Algérie : Analyse et évaluation des performances . p. 139\_158.

-Matthias, k., & Matthew, r. (2023.). Tax compliance after an audit : Higher or lower ?,. journal of Economic behavoir and Organization , pp. PP 157-171.

# الفهرس

الفهرس

.....	اهداء
.....	اهداء
.....	الشكر و التقدير
.....	قائمة المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
.....	المقدمة:
2	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
2	تمهيد :
3	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي
3	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية
3	أولاً: تعريف الرقابة الجبائية
4	ثانياً: أهداف الرقابة الجبائية
4	ثالثاً: دوافع الرقابة الجبائية
5	رابعاً: أنواع الرقابة الجبائية
8	خامساً: إجراءات الرقابة الجبائية
10	المطلب الثاني: التحصيل الضريبي: المفهوم والإجراءات
10	أولاً: مفهوم التحصيل الضريبي
10	ثانياً: إجراءات التحصيل الضريبي
11	المبحث الثاني: أثر الرقابة الجبائية على زيادة الحصيلة الضريبية
11	المطلب الأول: دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي
12	المطلب الثاني : مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي

13	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
13	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية
13	أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية
14	ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
16	المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة
16	أولاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة
16	ثانياً: أوجه الاختلاف بين دراستنا و الدراسات السابقة
17	خلاصة الفصل الأول:
19	الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مركز الضرائب عين تموشنت
19	تمهيد:
20	المبحث الأول: نبذة تعريفية لمركز الضرائب عين تموشنت
20	المطلب الأول: ماهية مركز الضرائب
20	أولاً: نشأة مركز الضرائب
21	ثانياً: هيكل التنظيمي لمركز الضرائب
21	المطلب الثاني: التعريف بمصلحة الرقابة الجبائية
22	المبحث الثاني: مساهمة الرقابة الجبائية ودورها في رفع الحصيلة الضريبية
22	المطلب الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة
22	أولاً: أدوات الدراسة الميدانية
23	ثانياً: تصميم أسئلة المقابلة
23	المطلب الثاني: تحليل البيانات و عرض نتائج الدراسة
23	أولاً: تحليل بيانات المقابلة
25	ثانياً: تحليل الإحصائيات العامة حول الرقابة الجبائية و مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي
29	ثالثاً: عرض نتائج الدراسة

32	..... خلاصة الفصل الثاني:
34	..... الخاتمة:
36	..... قائمة المراجع
41	..... الفهرس

## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الرقابة الجبائية و دورها في تفعيل التحصيل الضريبي، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة المدروسة و المنهج التحليلي لتحليل عبارات المقابلة و البيانات الإحصائية على مستوى مركز الضرائب عين تموشنت، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن للرقابة جبائية دور هام في استرجاع الأموال المتهرب من دفعها وتوصي الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحصيل الضرائب من خلال تبسيط وتوضيح القوانين حتى يسهل على المكلف فهمها، والاهتمام بالتحقيق المحاسبي كونه النوع الأكثر إسهاما في التحصيل الضريبي.

**الكلمات المفتاحية:** الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب، مركز الضرائب عين تموشنت.

## Abstract :

This study aims to shed light on the extent of the contribution of tax control and its role in activating tax collection. To achieve this aims, the study relied on the descriptive approach to describe the studied phenomenon and the analytical approach to analyze interview statements and statistical data at the level of Ain Temouchent Tax Center. The results showed that tax control plays an important role in recovering evaded funds despite the difficulties it faces. Among the most important recommendations are: simplifying administrative procedures related to tax collection by simplifying and clarifying laws to facilitate taxpayer understanding, and raising taxpayer awareness.

**Keywords:** Tax control, tax collection, accounting investigation, corrective investigation Ain-Temouchent tax center.